اقتصاد

اتفاقية جمركية جديدة مع روسيا.. ومدير الجمارك لـ«الوطن»: لمنع الانتهاكات الجمركية وحظر الاتجار بالبضائع المزيفة والمخدرات

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام الجمارك فواز أسعد لـ«الوطن» عن توقيع اتفاقية جمركية مع حكومة روسيا الاتحادية للتعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في الأمور الجمركية الواردة بالمرسوم التشريعي ٣ لعام ٢٠١٥ والمؤلفة من ٢٢ مادة للتعاون التقني والإداري وتبادل المعلومات والتسليم المراقب والتحقيقات وسرية المعلومات، على أن تنفذ الاتفاقية على أراضي الجمهورية العربية السورية وجمهورية روسيا الاتحادية، بحيث يؤخذ بالحسبان أهمية تأمين تقييم دقيق للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المحصلة على الاستيراد والتصدير، وتطبيق مناسب لأحكام المنع والتقيد والحصر في استيراد وتصدير البضائع.

مشيراً إلى أن الاتفاقية أخذت بالحسبان أيضاً إدراك ضرورة التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بتطبيق التشريع الجمركي وأن جهود منع الإنتهاكات الجمركية يمكن أن يكون لها تأثير أكثر فعالية من خلال التعاون بين إدارتي الجمارك لدى الطرفين والحاجة لتفعيل التعاون في مجال حظر الاتجار الدولي بالبضائع المزيفة والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمواد المؤثرة عقلياً وجميع موادها التي تشكل خطراً على الصحة العامة للمجتمع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس مجلس الأعمال السوري الروسي سمير حسن أن تنفيذ هذه الاتفاقية سيبدأ مع بداية العام القادم وسيكون لها آثار إيجابية مهمة على حركة التبادل التجاري السوري الروسي وأن هذه الاتفاقية تتضمن العديد من التسهيلات الجمركية بين البلدين وتخفيضات للرسوم الجمركية حيث ترتبط نسبة التخفيضات بقيمة الأسعار الاسترشادية، مبيناً أن الاتفاقية تشمل جميع المواد والبضائع المسموح تصديرها واستيرادها مع الجانب الروسي، وأنها تتماشى مع التوجهات الحكومية بين البلدين والرغبة في تطوير مختلف العلاقات وخاصة التجارية وتبادل السلع والبضائع، وأن المصدرين السوريين سيلحظون خلال المرحلة

> حسن: تتضمن تسهيلات وتخفيضات للرسوم يستفيد منها المصدر السوري بشكل كبير

القادمة حجم الإيجابيات التي تتضمنها هذه الإتفاقية لجهة التسهيلات والتخفيضات في الرسوم الجمركية ما يشجع ويطور أعمال التبادل والتصدير للجانب الروسي.

وكانت اللجنة السورية الروسية المشتركة بحثت في العديد من مذكرات التفاهم وخاصة في مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي وخاصة في مجالات الطاقة والجمارك، باتجاه تطوير العلاقات المتميزة بين البلدين على أسس متينة في مختلف المجالات وتطوير آفاق التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ووضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وتذليل العقبات والإسراع بتنفيذها وتوقيع اتفاقيات جديدة تعزز التعاون الثنائي وبحث آليات توقيع اتفاقية للشوون الجمركية وإمكانية انضمام سورية لمنطقة التجارة الحرة للمجموعة الاقتصادية الأورو آسيوية وإمكانية قيام الجانب الروسي بإنشاء عدة مشاريع تنموية وحيوية في سورية أهمها التعاون في مجال الطاقة الكهربائية.

انخفاض الدولار من مصلحة التجار وارتفاعه من مصلحة المصدرين

الدولار «الأسود» يقترب من الرسمي و«مداد»: بسبب انخفاض العرض في السوق الموازية

| صبا شدود

شهد سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي تراجعاً طفيفاً في السوق الموازية «السوداء» نهاية الأسبوع الماضي، ليدخل هذا الأسبوع في استقرار نسبي قرب مستواه الرسمي، ليتراوح السعر بين ٤٢٠ و٤٣٠ ليرة سورية للدولار.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عزا هذا الواقع إلى تراجع حجم المعروض من القطع الأجنبي في السوق الموازية نتيجة لإصدار المصرف المركزي القرار رقم ١٦٠٢ الذي أزال العديد من الضوابط أمام الحوالات الواردة من الخارج وأعطى الحق لكل مواطن بتغذية حساباته المفتوحة بالمصارف بالعملة الأجنبية سواء بحوالات واردة من الخارج أو بنكنوت. كما رفع الحد الأدنى المسموح بتصريفه شهرياً من ١٠٠ إلى ٥٠٠ دولار أمريكي في القنوات الرسمية وفق ضوابط محددة، الأمر الذي حرم السوق السوداء من كميات كبيرة من القطع الأجنبي وإلى تضييق الفجوة السعرية بين السوقين.

وأشار «مداد» في تقريره الاقتصادي الأسبوعي يوم أمس إلى أن الأسعار الرسمية شهدت استقراراً في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي عند مستوى ٤٣٦ ليرة، وكذلك سعر شراء الدولار الأمريكي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

أما بالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد تراجع قليلاً خلال تعاملات هذا الأسبوع، ليرتفع زوج «اليورو/ ليرة سورية» إلى مستوى ٤٩٥ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مقارنة مع مستوى ٤٩٢ ليرة سورية المسجل في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ٠,٦١ بالمئة. كما تراجعت الليرة السورية في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبته ٠,٢٩ بالمئة، ليرتفع زوج «اليورو/ ليرة سورية» إلى مستوى ٥١٥,٣ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مستوى ٥١٤,٠٤ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن من مصلحة الاقتصاد السوري المحافظة على سعر صرف للدولار عند حدود ٤٣٠ ليرة بزيادة أو نقصان لا تتجاوز ٢ إلى ٣ بالمئة.

مشيراً إلى صعوبة انخفاض كافة الأسعار بالترافق مع انخفاض سعر الصرف وخاصة فيما يتعلق بالتجار أصحاب الرأسمال الكبير، حيث ينقسم السوق إلى ثلاث حلقات مستوردين وتجار جملة وتجار مفرق، مؤكداً أن تجار الاستيراد عملوا على خفض أسعار منتجاتهم مع انخفاض سعر الدولار فيما يتعلق بالمواد المستوردة مئة بالمئة دون أي قيمة مضافة سورية كالسكر والشاي، أما تجار الجملة والمفرق فلم ولن تنخفض أسعار بضائعهم وخاصة مع وجود كلف إنتاج ثابتة لن تتغير ككلف النقل والطاقة وأجور العاملين.

ولفت إلى أن هبوط أسعار الدولار هو لمصلحة التجار من بائعين ومستوردين لأن ذلك يعني ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي زيادة نسبة المبيعات والأرباح إلا أن الوضع مغاير بالنسبة للمصدرين الذين ينادون بسعر صرف يقف عند ٤٥٠ ليرة سورية إلى ٥٠٠ ليرة وهنا على الحكومة أن تحدد ما إذا كانت تريد من نفسها اتجاه التصدير أم الاستيراد وتصيغ سياسة نقدية بناء على توجهها لمصلحة الاقتصاد الوطني الذي يناسبه من وجهة نظر الجلاد فتح باب الاستيراد ورفع بعض القيود عن منح إجازات الاستيراد ما يؤدي إلى تنوع في المنتجات بوجود الأجنبي منها وبالتالي خلق جو من التنافس للصناعة الوطنية كحافز لصناعيي سورية تقديم منتجات أفضل كماً ونوعاً. منوهاً بضرورة تحقيق الاستقرار بأسعار الصرف كعامل أهم من السعر الذي يستقر عليه دون التأثر بالسوق الموازي ولأي ضغوطات لتحقيق ما تصبو إليه الحكومة من تحسن بالاقتصاد الوطني بنسبة ٢٥ بالمئة.

«غرفة الملاحة» تعترض: المالية تجاهلت ملاحظات ومقترحات شركات النقل البحري حول مشروع قانون الجمارك الجديد

| طرطوس- الوطن

بعد أن اطلعت غرفة الملاحة البحرية السورية على مشروع قانون الجمارك الجديد الذي أقره مجلس الوزراء الأسبوع الماضي فوجئت بتجاهل وزارة المالية للملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها هي وجهات النقل البحري العامة من خلال اللجنة التي تم تشكيلها لهذا الغرض.. وأمام هذه المفاجأة رأت أنه لابد من الاعتراض والمطالبة بتدارك النقص الموجود في المشروع واعتماد الملاحظات والمقترحات بما يتماشى مع القوانين البحرية ولا يتعارض معها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو مجلس إدارة الغرفة (رئيس شعبة الوكلاء البحريين) حسين الجندي أن غرفة الملاحة البحرية السورية شاركت بعضوية اللجنة التي شكلتها مديرية الجمارك العامة بموجب القرار رقم /٧١٢/ تاريخ ٢٠١٢/١١/٤ لإعداد مشروع قانون جمارك متكامل يتماشى مع القوانين البحرية الدولية ويوفر القدر الكافي من المرونة اللازمة لتذليل كافة الصعاب التي تعترض الحركة التجارية في المرافئ السورية، وقد اختتمت اللجنة أعمالها بالتوصل إلى المسودة النهائية لمشروع قانون الجمارك الجديد مع الأخذ بجميع الملاحظات وأنهت أعمالها بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٧ «لكن للأسف قامت مديرية الجمارك العامة بعد فترة من الزمن وتحديداً في الثالث من شهر أيلول ٢٠١٤ بطرح مسودة القانون للنقاش عبر موقعها الإلكتروني بعد القيام بحذف ملاحظات الغرفة حول القانون».

مشيراً إلى أنه بعد ذلك تم تشكيل لجنة ضمت مفاصل قطاع النقل البحري المتمثلة بكل من شركات المرافئ والمديرية العامة للموانئ وشركة التوكيلات الملاحية والمؤسسة العامة

السورية للنقل البحري إضافة إلى غرفة الملاحة البحرية السورية، إذ خرجت اللجنة بملاحظات موحدة حول مشروع قانون الجمارك بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥، وأكدت ضرورة اعتمادها ولاقت دعم وزارة النقل التي قامت بمخاطبة مديرية الجمارك العامة بمضمونها.

ويوضح أنه بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧ أرسلت وزارة النقل نسخة إلكترونية من مشروع قانون الجمارك الجديد مرفقة برأي وزارة المالية حول ملاحظات الوزارات المعنية ومدى الأخذ بها، حيث لم يتم الأخذ بمعظم ملاحظات قطاع النقل البحري التي دونت بمحضر اللجنة الموحدة أعلاه.

ويضيف الجندي: في ضوء ما تقدم تؤكد غرفة الملاحة البحرية السورية أهمية اعتماد الملاحظات الموحدة كونها نالت مصادقة كافة مفاصل قطاع النقل البحري وتضمن إصدار قانون جمارك مرن يتماشى مع القوانين والمواثيق البحرية الوطنية والدولية الأمر الذي يشجع السفن للقدوم إلى المرافئ السورية، وتتلخص تلك الملاحظات بوجوب إضافة تعريف واضح للوكيل الملاحي يحدد طبيعة عمله ومسؤولياته عملاً بأحكام القانون التجاري البحري السوري رقم /٤٦/ لعام ٢٠٠٦ لكي تتطابق مهام الوكيل البحري ومسؤولياته في قانون الجمارك الجديد مع القانون المذكور واعتبار إعلام الوصول قبل /٢٤/ ساعة كإعلام أولي إلى حين تقديم بيان الحمولة الأصلي من قبل الربان أثناء إجراء عملية حرية المخالطة، لاسيما الرحلات البحرية بين المرافئ السورية ومرافئ الدول المجاورة والتي لا تتجاوز مدة الرحلة البحرية فيها عدة ساعات فقط حيث لا يمكن للجمارك القيام بأية تحضيرات قبل عملية تسجيل بيان الحمولة (المانيفست) وتقديم الوكيل البحري لطلب تشغيل السفينة إما إدخالاً أو سحباً مباشراً، وعلاوةً على ذلك، فإن الظروف الراهنة في عملية الاستيراد تقتضي أن يتم تغيير المستندات على متن السفينة وضمن المياه الإقليمية بحيث يصبح مقصد البضاعة سورية وذلك ضمن إطار الإجراءات المُتبعة لكسر الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على البلاد وضرورة تحديد مسؤولية الوكيل البحري وخاصةً عن النقص في بيان الحمولة حسبما حددته أحكام القانون التجاري البحري السوري رقم /٤٦/ لعام ٢٠٠٦ وأسوةً بجميع القوانين العالمية واجتهادات محاكم النقض السورية ودراسة إمكانية إشراك غرفة الملاحة البحرية السورية عند قيام مدير عام الجمارك بتحديد نسب التسامح العرفي وذلك استناداً إلى قانون إحداثها رقم /٢٠/ لعام ٢٠٠٦ والذي يؤهلها للقيام بهذا الدور.

وفيما يتعلق بالمادة المتعلقة بالمستودعات وجوب مخاطبة شركة المرفأ قبل الموافقة على الترخيص لإقامة مستودعات خاصة من قبل وزارة المالية بناءً على كتب ترفع من قبل الجمارك وذلك بهدف التأكد من عدم قدرة شركة المرفأ على استقبال المواد المراد إدخالها إلى المستودعات الخاصة المراد ترخيصها حتى لا تفوت منفعة على شركة المرفأ من بدلات المناولة والخزن التي قد تحققها في حال استثمار مخازنها وإدخال البضائع وإيداعها فيها بدلاً من سحبها مباشرة إلى المستودعات الخاصة الموجودة خارج منطقة المرفأ وضرورة تعريف السفن التي تقوم برحلات منتظمة إلى المرافئ السورية وإعادة صياغة للمادة خاصة وأن جميع السفن لها وكيل ملاحي في مرافئ التحميل والتفريغ.

وإدراج الوكيل الملاحي في جملة المستفيدين من البضاعة المباعة في حال ترتب أجور تخزين أو رسوم مرفئية مدفوعة من قبله إلى شركة المرفأ وإضافة مادة توضح الشحن بالحاويات وفق شرط الـ FCL والـ CY/CY وعدم مسؤولية الوكيل البحري عن المحتويات والنقص والنوعية وذلك لحصول عملية الشحن من قبل الشاحن وتحت إشرافه ويتم إغلاق الحاويات وترصيصها من قبل السلطات الجمركية في بلد التصدير.

وأيضاً ضرورة إشراك مندوبين عن وزارة النقل وغرفة الملاحة البحرية السورية في دراسة ووضع التعليمات التنفيذية للقانون الجديد وذلك لتوضيح جميع الحالات المختلفة لعمليات النقل البحري والتسهيلات التي يمكن تقديمها لمصلحة هذا القطاع طبقاً للقوانين والأعراف الدولية وبحيث لا يؤدي إلى ضياع أي رسوم أو منفعة لمصلحة الدولة تساعد على تنمية قطاع النقل البحري.

وختم عضو مجلس إدارة الغرفة بالقول: هذه الملاحظات نضعها بتصرف مجلس الشعب الذي سيناقش مشروع القانون راجين دراستها والأخذ بها وبما يعود بالخير على المصلحة العامة.

في مؤتمر «رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل»:

مطلوب منح التسهيلات للاستثمار في المناطق الحرة ومراعاة أوضاع المستثمرين

| هناء غانم

تابع المؤتمر الاقتصادي الذي أقامه تجمع سورية الأم تحت عنوان «رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل» مناقشة العديد من القضايا ذات الشأن الاقتصادي والزراعي والصناعي والسياحي والبيئة الاستثمارية المشجعة، إذ تحدث الخبير الاقتصادي الدكتور فؤاد اللحام أمس عن تأثيرات الأزمة على القطاع الصناعي وسبل النهوض به، مؤكداً أن فهم وتحليل الوضع الراهن للصناعة السورية ودراسة واقعها بشفافية وموضوعية هو المدخل الأنسب للمعالجة والتطوير كفرصة متاحة لإعادة هيكلة وتوطين الصناعة السورية بشقيها العام والخاص وتمكينها من القيام بدورها كقاطرة أساسية للتقدم والتنمية، وبناء عليه عقب الدكتور إسماعيل اسماعيل مؤكداً أنه طالما وزارة الصناعة مسيطرة على القطاع العام لن يكون هناك صناعة حقيقية، داعيا إلى وضع تصورات ورؤى لتطوير واقع وآفاق تنمية القطاع الصناعي وتأمين البيئة الاستثمارية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وتحت عنوان العلاقات الاقتصادية وأهم سياسات التجارة الخارجية في سورية ما قبل الأزمة وخلالها قدمت الباحثة الاقتصادية سمر قصيباتي رؤية حول الخطوات الواجب اتباعها لتطوير التجارة الخارجية لمرحلة إعادة الإعمار وتتمثل بتعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية للمصدرين، وتخفيض البدلات المرفأية إضافة إلى تحفيز ضريبي اكبر للصادرات ذات القيمة المضافة بالتكنولوجيا المرتفعة والأهم تشجيع القطاع الخاص على إحداث شركات خاصة بالجودة والاعتمادية والمطابقة، مؤكدة ضرورة دعم المنتج ورد الرسوم الجمركية حين التصدير ليكون الدعم للمنتج النهائي أو للمدخلات الإنتاجية والحد من الاحتكارات في القطاع الخاص وتجار الأزمات والنفاذ إلى الأسواق بالدول الصديقة وإبرام اتفاقيات تعاون وتجارة حرة معها.

إضافة إلى متابعة سياسة تنويع الصادرات ووضع آليات وإجراءات لرفع القيمة المضافة للصادرات السورية من صادرات خام إلى صادرات نصف مصنعة أو مصنعة مع منح التسهيلات للاستثمار في المناطق الحرة ومراعاة أوضاع المستثمرين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الدكتور عبد الله بلال من جامعة حلب أن تناول محور تطور النظام في الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد السوري يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يكون بأن أي سلعة في البلد معظمها مستورد وميول المواطن نحو البضائع الأجنبية قد يكون سببه انعدام الثقة بالبضائع المحلية والاستيراد يؤدي إلى التبعية، مبيناً أن هدف المؤتمر اقتراح نموذج اقتصادي مستقبلي، وهذا يتطلب الاعتماد على القدرات الاقتصادية المحلية من زراعة وصناعة وتجارة بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي قدر المستطاع وظهرت للأسف نتائج كارثية بالوقت الحالي، موضحاً أنه يمكن أن نستورد السلعة كالسيارات أو الالات لكن يجب أن تستورد معها الخبرة كما هو في الصين وما وصلت له الصين كان وراء ذلك حيث قاموا بتشغيل اليد العاملة الصينية وحققوا إنتاجاً محلياً واكتساب خبرة لليد العاملة الصينية الأمر الذي انعكس ايجابا على الاقتصاد الصيني ففي أي بلد في العالم يوجد صناعة صينية علما أن ترتيبها بالعالم كان أقل من سورية وحالياً أصبح ترتيبها الرابع على مستوى العالم، ما يعني أنها نموذج اقتصادي متين يعتمد على الاقتصاديات المحلية سواء أكانت عناصر إنتاج أو موارد بشرية والهدف هو الاستثمار بالإنسان.

وفي سياق متصل بيّن الدكتور محمد الطويل مستشار المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أن إعادة القطاع الزراعي إلى ما كان عليه تحتاج إلى تفعيل المؤسسات الزراعية وخاصة البحوث والإرشاد وتوفير إمدادات الطاقة والتسهيلات اللازمة وتأهيل البنى التحتية في البلدات والقرى إضافة إلى تطبيق سياسة سعرية مشجعة للفلاح وتأهيل العاملين في هذا القطاع والتنسيق مع مراكز البحوث الزراعية العربية والدولية.

مصفوفة عمل «الاقتصاد»: الدبلوماسية الاقتصادية تقود إلى الانفتاح على الأصدقاء وإفريقيا

| صالح حميدي

تضمنت مصفوفة عمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مجالات ومحاور وبرامج أو مشاريع محددة مع إجراءاتها التنفيذية موزعة على إطار زمني آني ومتوسط دون ذكر عدد سنين محددة وبشكل صريح لتنفيذ هذه المشاريع، وتركزت على عدد من المحاور هي العلاقات الاقتصادية الدولية وقطاع الأعمال والإنتاج والتصدير والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي محور العلاقات الاقتصادية الدولية تعمل الاقتصاد على مشروع بناء شبكة علاقات اقتصادية دولة قوية ومترابطة على قاعدة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال حزمة من الإجراءات التنفيذية أبرزها الانفتاح التجاري على بعض دول القارة الإفريقية وتعزيز فرص الوصول إلى بعض أسواق دول أميركا اللاتينية والسعي لإحداث ملحقيات تجارية لسورية في بعض الدول الصديقة الهامة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى بالتوازي مع تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري مع الدول الصديقة في إطار التوجه شرقا.

وعلى صعيد قطاع الأعمال تسعى إلى تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص عبر مجموعة من الإجراءات التنفيذية المحددة أبرزها تشكيل لجان استشارية نوعية في مجالات التصدير والتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية وتفعيل مجالس الأعمال السورية المشتركة القائمة حالياً مع عدد من الدول وتأسيس تجمعات مهنية تخصصية تعمل على رعاية مصالح المنتجين والمصدرين في بعض القطاعات الإنتاجية.

وتسعى الوزارة من خلال محور التجارة الخارجية إلى تطوير أداء إدارة هذا الملف من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات التنفيذية أهمها مواءمة سياسة ترشيد المستوردات مع السياستين النقدية والمالية، بالتنسيق مع الجهات المعنية ومراجعة وتجميع كافة أحكام التجارة الخارجية وإجراء التعديلات عليها وتطوير الإجراءات في مجال عمل إدارة التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تؤثر في حركتها وتوجهاتها نحو تصحيح الخلل في الميزان التجاري.

وعلى محور الإنتاج والتصدير تعتمد الوزارة بحسب المصفوفة مبدأ الدعم لسلاسل الإنتاج المحلي والصادرات من خلال إجراءات تنفيذية محددة عبر تقديم الدعم للعديد من المعارض الداخلية والخارجية، وتشجيع الصادرات من خلال تقديم الدعم لشحن العقود المبرمة على هامش بعض المعارض وانشاء البيت السوري في عدد من البلدان المستهدفة في روسيا ومصر وإيران والعراق كمراكز نوعية لترويج الصادرات السورية ودعم تحمل نسبة من تكاليف الشحن للصادرات السورية من قطاعات محددة وتعزيز توجه إنتاج المحلي نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المولدة للقيمة في الزراعة والصناعة. وحددت وزارة الاقتصاد مسار عمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات كنقطة بداية لتصحيح مسار محور الإنتاج والتصدير.

وفي مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل الوزارة على تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق عملية التنمية من خلال إجراءات تنفيذية تتمحور حول إحداث مرصد لها وتسهيل نفاذ رواد الأعمال وهذه المشررعات للتمويل وإحداث شبكة وطنية لحاضنات أعمال لها زراعية صناعية وخدمية وغيرها وتدريب وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع وتحقيق التكامل والربط بينها وبين المشروعات الكبيرة.

وتسعى الوزارة إلى التركيز على تفعيل وتسريع وتيرة أداء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعمل ضمن منظومة متكاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي محور المناطق الحرة تعمل الوزارة على مشروع تطوير عملها لتقدم نمطا استثماريا جديداً ومتميزا عبر اعتماد آلية جديدة لدخول وخروج البضائع من المناطق الحرة والعمل على معالجة الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها المناطق الحرة وخصوصاً مدينة عدرا. وتوقعت أن تساهم هذه الإجراءات في تعزيز دور الاستثمار كعنصر حيوي وفعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.